

ومن يوصف بشره فاشري
لوقال يبيع في الشوق هذا فنقل
وكل ما مور به فعل لوقال

بالكيل او بالوزن يتجاززا
في اراه العقد الذي قال بطل
وخالف الامرا بغير بطل

كتاب الكفالة

عبد عن التبدل بالوقيل
عاد على المولى بما قد ادى
وان يقل كلفه في عينه كذا
وطول بطل الكفيل للوجوب
والدين لو حر موت من كفل

وبعد نيل العتق ما قال بطل
ان ضمن المالك ما ذر المولى
بامره وشهدوا اذ قال لا
فاله العود على المطلوب
وعجل الوارث هذا حين حل

كتاب الحوالة

والاصل لا يبرأ بالحوالة
والمشقة ولو رد بالبيع بطل
وبعد ما مات المكيل كانا

وحكمنا كالحكم في الكفالة
حوالة المشاع فيه بالبدل
احيل للمختار ووز الغرمنا

كتاب الرهن

وبعد ابراء اذا الرهن عطف
من يوفى غيره فطوعا
فنصف المهر الى الزوجة
وهكذا الرزق بعيب الثمن
ياقوت رهن ويدير لي عمل

فرر قدر المدين في الشئ بحيث
فطلقت فهو كما استتمعا
وعند المرزور حتم نقد
وقاسد ما زاده فيما رهن
فجعله بعوده لا يبطل

كتاب المضاربة

لو قال رب المال قد نكح عمل
ضد رب المال الا المضاربة
مضارب باع من المضاربة
مضارب مضارب وهو ما اذن
لوسام المضارب المال اتي

وينوع ذاقا ابرء تمت
وعندنا صدور الا صاحبة
لصاحب المال الغا الخاطبة
صاع لدا الثاني ولم يعلم حين
ذري المال كي يعوق العقد انتهى

كتاب الاكراه

وقوله اقبلني لا يبيح القود
ولا ذن في نوع من الانواع

بقبله وفي زنا الكو وحذ
لا يشتمل الا انواع باستجماع

كتاب المازون

لا يشتمل الا انواع باستجماع